

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالتهاني إلى الشعب المغربي قاطبة من أجل انتصاره في معركة الديمقراطية، معركة التغلب على الأناية، معركة الانقلابات من الانزلاقات والممارسات التي كان يمكن أن تؤدي – لا قدر الله – بلادنا إلى الهاوية لولا الاسترشاد والاستنارة بالتوجيهات والخطب الملكية السامية ويقظة الأحزاب الوطنية من أجل التصويت بكثافة قل نظيرها على دستور جديد، يهدف إلى المبادئ الديمقراطية لبلادنا، وحافظ على المقدسات وثوابت الأمة المغربية، وكذلك على الهوية والتعددية اللغوية، من عربية وأمازيغية وحسانية.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة التاريخية لأتقدم من جديد إلى السيد رئيس الحكومة بأحر التهاني بمناسبة ما فاز به من ثقة مولوية، نظرا لصدارة الحزب الذي يتزأسه في الانتخابات التشريعية الأخيرة، وذلك بكل ديمقراطية وشفافية وشهادة المحافل الوطنية والدولية، وكذلك أن أهني السيدة والسادة الوزراء على ما أنعم عليهم من ثقة مولوية لتبوء الصدارة والإشراف على القطاعات الحكومية، سائلا الله عز وجل بهذه المناسبة أن يوفق الحكومة بجميع أعضائها في مهامها لتحقيق مسارها وأن يوفقنا نحن كقرك للأغلبية لمساندتها ومؤازرتها وأن يهدي المعارضة لتوخي الموضوعية في نقدها، وذلك من أجل المصلحة العليا للوطن.

السيد الرئيس،

لقد استمعنا، وقد استمع معنا الشعب المغربي قاطبة، إلى الخطاب أو إلى العرض الذي تقدم به السيد رئيس الحكومة لبسط مضامين التصريح الحكومي، ذلك التصريح الذي لمسنا فيه الصدق والمصادقية ونبرة لا تخلو من جدية، مستحضرا جميع التطلعات والانتظارات الشعبية المنسجمة مع البرامج الانتخابية للأحزاب المكونة للأغلبية الحكومية، والتي يستشف منها أنها ستكون لنا زادا معنوياً ومددا روحياً ومصدرا للقوة النائية التي سنغلب بها جميعا – بحول الله – على الصعاب الكثيرة التي تحف بنا لرفع تحديات المرحلة الراهنة ومواجهاة احتمالات المرحلة المقبلة.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي بعد هذا التقديم المقتضب، وفي إطار الإكراهات الزمنية، بالقفز على بعض المحطات الأساسية والاكتفاء فقط بالتوقف عند بعض النقاط التي – في نظرنا – لا تخلو من أهمية، وذلك انطلاقا من قضيتنا الأولى، قضية الوحدة الترابية وتدعيم الحكامة المؤسساتية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلتي، زملائي،

محضر الجلسة رقم 793

التاريخ: الثلاثاء 30 صفر 1433 (24 يناير 2012)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وثلاث وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحا.

جدول الأعمال: تدخلات السادة رؤساء الفرق البرلمانية والسادة منسقي المجموعات البرلمانية لمناقشة البرنامج الحكومي.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدتين المستشارتين المحترمتين،

السادة المستشارون المحترمون،

طبقا للفصل 88 من الدستور، يخصص مجلسنا اليوم هذه الجلسة لتدخلات السادة رؤساء الفرق البرلمانية والسادة منسقي المجموعات البرلمانية لمناقشة البرنامج الحكومي الذي سبق للسيد رئيس الحكومة المحترم أن قدمه أمام المجلسين في جلسة واحدة يوم الخميس 19 يناير 2012. وقد تم توزيع الحصص في المكتب وندوة الرؤساء، وسأعطي الكلمة لأول متدخل السيد محمد الأنصاري، رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود 43 دقيقة، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحابه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

الزميلات والزملاء المستشارين المحترمين،

سعيد بأن أقف اليوم أمامكم، في هذا المنبر بالذات، وفي هذه القبة التي ترمز إلى سيادة الأمة، وفي هذه اللحظة التاريخية ذات الدلالات المتميزة التي لها ما بعدها باعتبارها أول محطة بعد الانتخابات وبعد الإصلاحات الدستورية، لأساهم في مناقشة البرنامج الحكومي نيابة عن

والقانون والمؤسسات، في ظل ملكية دستورية تعبر عن الهوية الوطنية وتؤكد الإرادة الشعبية في الحياة الحرة الكريمة وفي إقامة الأسس الراسخة للمجتمع الديمقراطي التضامني المتطلع نحو المستقبل، من دون أن يفرض ثوابته الوطنية.

السيد الرئيس،

سأطرق الآن إلى قطاع أو إلى سلطة من أهم السلطات في بلادنا، ألا وهي القضاء وما أدراك ما القضاء، إذ أقول: لقد شكل القضاء المغربي على مر التاريخ موضوع العديد من المراجعات والتعديلات المتواصلة، كان الهدف منها تطوير الأداء القضائي وتقوية استقلاله ونزاهته وتمكينه من الآليات القانونية والمحكمة العادلة وتطبيق قرينة البراءة الكفيلة بتحقيق العدل والإنصاف وضمان حقوق المتقاضين.

وبدورنا نؤمن، في حزب الاستقلال، بالغ الإيمان أن تعزيز صرح دولة الحق والقانون لا يمكن أبدا أن يتم بمعزل عن الإصلاح الشمولي لمؤسسة القضاء ودعم رجالها، وإن استقلال ونزاهة القضاء - كما يعلم الجميع - ببلادنا رهين بالرفع من كفاءة واقتدار واستقلال قضائنا، مما يتطلب تضافر كل الجهود من أجل التأسيس لقضاء أكثر مهنية وكفاءة من شأنه المساهمة في إقرار عدالة اجتماعية كشرط أساس لاستقرار البلاد وازدهارها.

لذلك، فقد ناشدنا، غير ما مرة، الحكومات السابقة وناشدكم اليوم، السيد رئيس الحكومة والسيدة والسادة الوزراء في الحكومة الحالية، بضرورة إعطاء الأولوية والاهتمام بالإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة والاهتمام برجالها، مع الحرص على تحسين أوضاعهم المادية والسهر على حل مشاكلهم الاجتماعية، وذلك انسجاما وتمشيا مع مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2010/2011 عندما دعا جلالتنا إلى تأسيس مفهوم جديد لإصلاح العدالة و"جعل القضاء في خدمة المواطن"، بما يقتضي ذلك من قيام عدالة متميزة بقربها من المتقاضين وبساطة مساطرها وسرعتها ونزاهة أحكامها وحدائثها هياكلها وكفاءة وتجرد قضائها والتزامها بسيادة القانون في إحقاق الحق ورفع المظالم.

السيد الرئيس،

لقد جاء مشروع البرنامج الحكومي بتصور واضح المعالم حول الجهوية المتقدمة وتعميق اللامركزية، وإننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نرى ضرورة العمل على تكثيف الجهود من أجل المضي قدما في مسار الجهوية الموسعة الذي ارتضاه المغرب ملكا وشعبا كخيار استراتيجي للتدبير الأمثل لمؤسساته المنتخبة ديمقراطيا، وذلك من منطلق الإصلاحات العميقة التي أقدم عليها، ومدى قدرته على التفاعل الإيجابي مع التحولات الإقليمية والدولية، حيث أضحى الوقت الراهن أكثر ثقة وعزما على مواصلة هذه المسيرة المتجددة، لترسيخ دولة الحق والمؤسسات والحكمة الجيدة بكل جهات المملكة، وفي مقدمتها أقاليمنا الجنوبية التي خصها الدستور الجديد بمكاسب ديمقراطية متقدمة.

ففيما يخص القضية الوطنية الأولى، فإننا نؤكد أنها تبوّأت تاريخيا صدارة الأولويات بالنسبة للبرامج الحكومية المتعاقبة، ونحن إذ نثمن، في الفريق الاستقلالي، ما جاء في البرنامج الحكومي من ضرورة مواصلة التعبئة الوطنية في سبيل الدفاع عن قضية وحدتنا الترابية ودعم خيار الحكم الذاتي لإنهاء النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، فإننا نؤكد بالمناسبة على أن التحول الديمقراطي الكبير الذي أنجزه المغرب في خضم متغيرات هجوية غير مسبوقة، والذي مكنا من تعزيز موقف بلادنا ومصداقيتها لدى المنتظم الدولي، يفرض علينا، اليوم قبل الغد، اعتماد مقاربة تشاركية تروم الإشراك الحقيقي والفعال للبرلمان بمجلسيه وللأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية وهيئات المجتمع المدني في الدفاع عن القضية الوطنية وإشعاع صورة المغرب ومواصلة التعاون مع الأمم المتحدة وكل الأطراف المعنية بالنزاع في الصحراء، من أجل المضي قدما فبمسار المفاوضات وفق المقاربات الخلاقة وعلى أساس مبادرة المغرب لتحويل سكان الأقاليم الجنوبية العزيزة علينا حكما ذاتيا في إطار السيادة المغربية.

إلا أننا لا بد أن نقف اليوم بخصوص ما يقوم به الجار الجزائري من حيك للمكائد والدسائس، خدمة لمصالح جيو سياسية ضيقة، تغذيها نزعات راديكالية وحقد تاريخي دفين تجاه قضيتنا، الأمر الذي لن يتأتى إلا عبر تنقية الأجواء بين البلدين وتعزيز العلاقات الثنائية بينها، مع الحرص على توطيد علاقات الأخوة والتعاون التي تجمع بين شعبينا الشقيقتين، وذلك دون إغفال - بطبيعة الحال - قضية سبتة ومليلية والتغور المجاورة لها، التي ينبغي أن تحظى، كذلك بدورها، بمكانة متميزة من طرف الحكومة في سياستنا الخارجية، وخاصة في علاقتنا مع الجارة الإسبانية.

السيد الرئيس،

لقد أولى البرنامج الحكومي أهمية خاصة لمسألة الحكامة المؤسساتية، بما يضمن تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد، وقد اعتبرنا في حزب الاستقلال أن تحقيق الحكامة المؤسساتية يشكل أحد المداخل المركزية للتنزيل السليم والحقيقي للدستور الجديد، كما سيشكل - بدون شك - في الآن ذاته أرضية أساسية يجب ترسيخها وتقويتها لضمان دولة المؤسسات القوية وذات الشرعية والفعالية.

لذلك، نأمل من البرنامج الحكومي أن يوفر شروط التفاعل الحقيقي والمجرد والواضح معانتظارات المواطنين والمواطنات الذين يتوقون إلى تحقيقها في مجالات الشغل والصحة والتعليم والسكن وتوفير الحياة الكريمة ورفع الظلم ومظاهر "الحكرة" التي يشتكي منها عدد كبير من المواطنين والمواطنات، وكذا محاربة الفساد والقضاء على اقتصاد الرعب والامتيازات، وذلك باعتبار أن الحكامة المؤسساتية هي العنصر الأساس، في نظرنا، في بناء المجتمع المتناسك القوي اقتصاديا واجتماعيا.

وفي هذا الإطار، نثمن ما سعى إليه البرنامج الحكومي من رفع وتيرة البناء والإصلاح من أجل مغرب تتعزز وترسخ فيه قواعد دولة الحق

ارتياحنا الكبير إزاء خيار الحكومة الإستراتيجي، الذي يؤكد توفر الإرادة والعزيمة، على مواصلة دعم الأوراش المفتوحة من أجل رفع التحديات الاقتصادية المطروحة على كافة المستويات، بما يسمح بالمساهمة الفعالة في تحديث النسيج الإنتاجي الوطني وعصرنته؛

2- كما أن نسبة التضخم المتوقعة والمحددة في 2% من طرف الحكومة تبدو أكثر واقعية إذا ما علمنا أن هذا المستوى استقر خلال العشرية الأخيرة في حدود 1,9%، وهي نسبة تتماشى وهدف الحكومة المتعلق بالمحافظة على استقرار الأسعار، مما يستدعي مواصلة تطوير السياسة النقدية المتبعة من طرف بنك المغرب وإصلاح صندوق المقاصة إصلاحاً شمولياً، يحقق الهدف الأسمى الذي أنشئ من أجله لدعم الفئات المعوزة بصفة أساسية وليس على حساب الأسر الميسورة.

السيد الرئيس المحترم،

إن مضمون البرنامج الحكومي يبعث في مجمله على التفاؤل، خاصة إذا ما واصلت هذه الحكومة - بإذن الله - المنحى الاقتصادي الذي سجل في إنجاز مختلف برامج السياسات العمومية وفي ظل ظرفية اقتصادية دولية مضطربة، أثرت سلباً في الماضي على الاقتصاد الوطني نسبياً.

لذلك، فإننا نؤكد في هذا الإطار على أن تحقيق توقعات المشروع تستدعي:

1- تعزيز بلادنا لمجالات التعاون والشراكة مع القوى العظمى والتكتلات الاقتصادية العالمية الكبرى والاستفادة من موقعنا كشركاء فوق العادة، كما هو الأمر بالنسبة لحصول المغرب على الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات التبادل الحر، إذ يجب علينا توفير هذه المعطيات بشكل جيد في علاقتنا مع شركائنا، حتى تتمكن من فتح مجالات جديدة أمام الاقتصاد المغربي؛

2- العمل على إعداد إستراتيجية وقائية واستباقية لمواجهة الأزمات الدولية والوطنية؛

العمل على حل الإشكالات التي ما تزال ترهن الأداء الاقتصادي، والتي يبقى من أهمها ضرورة تقوية الاستقلالية في مواجهة التقلبات المناخية، حتى لا يترتب عن الاقتصاد الوطني ومعدل النمو بنتائج القطاع الفلاحي، كما سلفنا على ذلك والذي يبقى أداؤه بدوره - بالرغم من الجهود المبذولة - خاضعاً للتقلبات المناخية، وهو إشكال يبقى مطروحاً في أفق معالجته في إطار مخطط المغرب الأخضر.

السيد الرئيس المحترم،

لا ينبغي أن تفوتنا هذه الفرصة في هذا الباب بالذات للوقوف عند النظرة القطاعية للتصريح الحكومي لنؤكد على ضرورة العمل من أجل الزيادة في تعزيز وتقوية دور الفلاحة في تحقيق التنمية الشاملة من خلال تطوير أساليب ووسائل جديدة لتمويل المشاريع، خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين، الذين يكونون الشريحة العريضة، وكذلك الاهتمام الاستثنائي

السيد الرئيس،

لا يمكن في هذه المحطة الأساسية أن نقفز على عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بإدماجه في تناغم تام مع باقي المؤسسات، لأقول بأننا نذكر بكون الدستور الجديد منح هذا المجلس مرتبة متميزة داخل الفضاء المؤسساتي والسوسيو اقتصادي، بهدف جعله آلية لتطوير الديمقراطية التشاركية الضرورية والإشراك الفعلي للبرلمان بمجلسيه والمجتمع المدني في بلورة السياسات العمومية، وذلك من خلال توسيع نطاق اختصاصاته لتشمل التنمية المستدامة وإبداء الرأي للسلطة التنفيذية كذلك، كما قوى مكانة دور المجتمع المدني والجمعيات غير الحكومية كفاعل في تطوير الديمقراطية التشاركية على الصعيد الوطني والتراحي، وكذا مكانة ودور المنظمات النقابية والمهنية في الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي يمثلونها.

إن مشروع البرنامج الحكومي، كما سمعناه ووعيناه، والمعرض اليوم على أظفار مجلسنا الموقر، جاء متفاعلاً في شقه الاجتماعي مع تصور الميثاق الاجتماعي الذي وضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ تؤكد في هذا الإطار على أن هذا التكامل يقتضي ضرورة تفعيل كل الآليات التي من شأنها صيانة الحقوق الأساسية الكفيلة بحماية الكرامة الإنسانية ومبادئ الديمقراطية الاجتماعية، كما ينص عليها الدستور.

السيد الرئيس،

إننا نؤكد كذلك على كون تقوية مناعة الاقتصاد الوطني وكسب مواقع متقدمة ضمن الخريطة الجديدة للاقتصاد العالمي لما بعد الأزمة، والذي شهد بروز قوى تجارية صاعدة وانبثاقاً جديداً للنمو، تتميز بتعزيز مواقع البلدان الصاعدة على حساب الأقطاب التقليدية، الشيء الذي يتطلب منا مضافة الجهود في سبيل تقوية مناعة الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية والمالية الكبرى، من خلال العمل الجاد والمسؤول الذي ينبغي أن تضطلع به الحكومة في تدبير الشأن العام من جهة، والواقعية السياسية القائمة على تحديد الأهداف على ضوء تشخيص دقيق للإمكانيات المتاحة من جهة ثانية.

وعليه، نتمن ما جاء في البرنامج الحكومي من ضرورة سن قواعد جديدة للحكومة ومحاربة المضاربة والريع الاقتصادي والاحتكار كداخل ضرورة بلوغ الأهداف التنموية وتنقية الأجواء الاقتصادية والمالية من كل الشوائب التي قد تسيء إلى تنافسية اقتصادنا ونتاجيته.

لذلك، فإننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، على يقين تام بأن تحقق ذلك رهين بحصول تطور إيجابي في المناخ الاقتصادي الدولي من جهة، وإعطاء مصداقية أكبر للمؤشرات المقترحة وفق توقعات ودراسات مبنية على معطيات دقيقة، خاصة فيما يتعلق ب:

1- تحديد متوسط معدل النمو المحدد في 5,5% خلال الخمس سنوات القادمة، إذ لا يسعنا في هذا الإطار، السيد الرئيس المحترم، إلا أن نعبر عن

الشباب في سوق الشغل، لذلك فالإعلان عن تخفيض معدل البطالة إلى 8% خلال الخمس سنوات القادمة هو هدف يبقى تحقيقه مسألة شديدة الارتباط بقدرتنا على تحقيق أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين والنخطط الإستراتيجي للتعليم باعتبارها عنصرين محوريين من أجل ربط التكوين بسوق الشغل.

وعليه، فإننا نوصي بالعمل على تشجيع القطاع الخاص كذلك ليسهم بدوره في حل مشكلة التشغيل، وذلك عن طريق الرفع من قدرته على خلق فرص شغل إضافية، الأمر الذي يظل مرتبطا بمدى قدرة الحكومة على تفعيل إجراءات تشجيع الاستثمار والقضاء على العوائق والمشاكل التي تؤدي إلى تقلصه، مع الحرص كل الحرص بهذه المناسبة على إعطاء الأولوية لإخراج القانون المتعلق بالمركزيات النقابية وكذلك قانون الإضراب إلى حيز الوجود وإقرار عدالة ضريبية.

وفي هذا الصدد، نرى أنه من واجبنا، وبعد التنويه بالدينامية الهامة التي ميزت سياسة خلق مناصب الشغل في عهد الحكومة السابقة وامتصاص بطالة الخريجين والتقليل من معدل البطالة أن تعمل الحكومة الحالية بالمزيد من الجهود وبوتيرة أكثر دينامية في هذا الصدد.

السيد الرئيس،

لا بد كذلك أن نتطرق إلى التعليم وأن نقول إن التعاطي الإيجابي للحكومة مع الإمكان البشري للمواطنين والاهتمام ببناء قدراتهم البشرية وتوسيع خياراتهم وفرصهم في المجتمع، يمر حصرا عبر القدرة على التوفر على منظومة تعليمية من شأنها أن تضمن تكويننا علميا رقيقا وراقي النوعية، لذلك فإننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نثمن عاليا المجهود المالي الكبير الذي بذلته الحكومة السابقة في مجال دعم التعليم، لكونه أحد الركائز الأساسية للمشروع المجتمعي، ونهيب بالحكومة الحالية تخصيص حيز أكبر لتطوير وتجويد منتوجنا التعليمي بجميع مستوياته عبر إجراءات وتدبير تروم إعادة الثقة في المدرسة العمومية واستعادة ريادة الجامعة المغربية في التكوين والإشعاع والبحث العلمي وكذلك التكنولوجيا الحديثة كما أسلفت، ذلك أن النجاح في منظومة التعليم هو أحد صور وأشكال العدالة الاجتماعية التي من شأنها أن تؤمن تكافؤ الفرص أمام المواطنين وأن تستهدف تشجيع وتسهيل الولوج إلى التعليم وأن تعزز فرصهم في الارتقاء الاجتماعي، خاصة بالنسبة للتلاميذ أو الطلبة المنحدرين من الأسر المعوزة والفقيرة وفي المناطق النائية، وما أدراك ما المناطق النائية التي هي خزان للعقول التي تعطي الكثير لهذا البلد، وكذلك العمل على المزيد من محاربة الهدر المدرسي وتفعيل وتجويد برامج محاربة الأمية.

السيد الرئيس،

أما بخصوص قطاع الصحة الذي لا بد أن نتوقف عنده لنقول أنه يشكل، في نظرنا، دعامة جوهرية باعتباره قطبا استراتيجيا بامتياز. وفي هذا الإطار، نثمن عاليا برامج السياسة العمومية الصحية المنجزة في عهد

بالعالم القروي والمناطق الجبلية وإعطاء البعد البيئي المكانة التي يستحقها لتكريس التضامن المجالي.

كما أنه ينبغي أن يطبق ذلك في رؤية الحكومة على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وسياسة دعم المقاولات بهدف توفير آفاق واعدة لها ومن أجل خلق الشراكات ودعم الابتكار، غير أن تحقيق ذلك يبقى رهينا بالعمل على تقوية تنافسية المقاولات، وخاصة الصغرى منها والمتوسطة، واعتماد سياسة تحفيزية تجاه المقاولات التي تعمل في القطاع غير المهيكل وتشجيعها على الاندماج في القطاع المهيكل، علما أن هذا التحفيز ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار تنوع هذا القطاع الذي يضم فئات مختلفة، مما يستدعي اعتماد مقارنة فعوية تقوم على استهداف كل فئة على حدة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نود كذلك أن نذكر بتصورات الحكومة الواردة في البرنامج الحكومي في الشق ذي البعد الاجتماعي، والذي هو استمرار للمقاربة التي اعتمدها الحكومة السابقة في تدبير الشأن الاجتماعي بالمغرب، بما انطوى عليه ذلك من تجويد وتطوير. فقد تناول البرنامج الحكومي الحالي في شقه الاجتماعي إجراءات متعددة من شأن تحقيقها أن يسهل عملية الولوج الى الخدمات الاجتماعية، لا سيما منها تلك المرتبط بخدمة المواطن، خاصة بقطاعي التعليم والصحة والتشغيل، والاهتمام بالعالم القروي باعتبارها مؤشرات كمية من شأنها أن تساعد على قياس الاهتمام الحكومي بالقضايا الاجتماعية ومدى تعاطيها مع الإمكان البشري، دون إغفال إعطاء المزيد من الاهتمام للتكنولوجيات الحديثة التي أعفقت - في نظرنا - في التصريح الحكومي.

وما ينبغي التأكيد عليه بالمناسبة هو أن بلادنا سجلت خلال السنوات الأربع الأخيرة نتائج متميزة بهذه القطاعات بفضل برامج ومشاريع هادفة غير مسبوقة، ركزت على الاستهداف المباشر للفئات الاجتماعية الفقيرة والأشد حرمانا، وخاصة في إطار برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، واهتمت ببناء قدراتهم البشرية وتوسيع خياراتهم وفرصهم في المجتمع.

السيد الرئيس،

إن أزمة التشغيل - كما يعلم الجميع - ببلادنا هي أزمة كل أسرة مغربية، فلا يكاد يخلو بيت من عاطل حامل لشهادة، ومن مظاهرها انتشار الحركات الاحتجاجية بالأزقة والشوارع، والتي تشكل مشهدا متجددا ومستمر في الساحات والشوارع العمومية، بما في ذلك من رمزية لاتساع فضاء الحريات العامة بالمغرب.

إن إحداث الشغل بالقدر الذي يستجيب لتطلعات المغاربة قاطبة، يبقى هدفا أساسيا لا محيد عنه من أجل حفظ كرامة المواطن وبعث الأمل في قلوب الشباب، لذلك فنحن نسجل بإيجابية كبيرة اهتمام البرنامج الحكومي بمسألة التشغيل مع التركيز على تدابير تأطيرية للمعطلين طويلي الأمد وتفعيل نظام التعويض عن فقدان الشغل، وهي إجراءات - بدون شك - طموحة ومن شأنها التخفيف من حدة البطالة وتيسير اندماج

نهائيات كأس إفريقيا، منوهين - بالمناسبة - بما حققه أبطالنا المغاربة في رياضات: سباق الدرجات وكرة اليد والعدو الريفي وبطولات الأندية لكرة القدم والشطرنج والتايكوندو والبطولات العربية والقارية في مختلف الألعاب، معتبرين اهتمام الحكومة الحالية بالمجال الرياضي ضرورة ملحة، داعين إياها إلى دعم أكثر للمجال الرياضي بشكل سيمكن لاحقا من اكتشاف الكفاءات الرياضية المتنوعة، من خلال إعادة الاعتبار للرياضة المدرسية والجامعية وتوفير الظروف المواتية للممارسين لها في مختلف الجامعات الرياضية بما يحقق تأهيلا حقيقيا، يعيد لبلادنا وهجها الرياضي وريادتها الإفريقية والعربية والعالمية في هذا المجال.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي كذلك أن أشير إلى كون الأمن في شموليته ينطلق من أمن وأمان المواطنين والمواطنات، وذلك على سلامة أرواحهم وممتلكاتهم وأبدانهم، وإذا كانت بلادنا قد قطعت أشواطاً هامة في الحريات الفردية والجماعية، فإن المناسبة تفرض علينا اليوم قبل الغد أن نوجه تحية تقدير وشكر واعتزاز لجميع الساهرين على أمن بلادنا، من أمن وطني والدرك الملكي والقوات المساعدة، ولكل الساهرين على أمن وطننا من أبناء قواتنا المسلحة الملكية. ولا يفوتنا كذلك، بهذه المناسبة، أن نؤكد أو أن نلتمس من الحكومة ضرورة بذل المزيد من الجهود مستقبلاً لتوفير ظروف العمل الملائمة للعاملين بهذا القطاع وذلك من الناحية الاجتماعية لئلا نكون من إنجاز محامهم في المحافظة على أمن وسلامة المواطنين ومكافحة الجريمة، بجميع أشكالها وتجلياتها، في ظروف مواتية، كما ندعو إلى التعامل مع الاحتجاجات الاجتماعية بالحرص على التطبيق السليم للقانون، بما يكفل حقوق غير المحتجين، وذلك ما سيحسب لكم نظراً للتكريس الفعلي لدولة الحق والقانون.

السيد الرئيس،

إننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وفي الأغلبية، نستشعر بكل مسؤولية ما يتعين علينا القيام به من أدوار لنكون الضمير المستيقظ إلى جانب الحكومة، حتى يتم الاستثمار الأمثل لهذا البرنامج الحكومي المعروض علينا، وذلك بتحقيق حصيلة إيجابية - إن شاء الله - ملموسة وغنية بالمنجزات، ونحن لم نكن ولن نكون أبداً أغلبية مسكونة بهواجس المساندة الأوتوماتيكية، ولكننا ستجدوننا وسنكون - بحول الله - أغلبية مسؤولة، تدعم البرنامج الحكومي الذي سيحظى - بحول الله - بثقة البرلمان بعد غد، والدعم المسؤول يقتضي منا حضوراً فعالاً ومواكبة مستمرة للعمل البرلماني والاضطلاع بكامل الصلاحيات المخولة لنا جميعاً دستورياً، كل من موقعه.

"وقل اعلموا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم.

وشكراً لكم.

الحكومة السابقة كذلك، والتي مكنت من تحقيق نتائج مهمة، ساهمت في تحسين مستويات ومؤشرات الصحة ببلادنا وفي تبوئها لمواقع مهمة في تقارير المؤسسات الدولية، وذلك بفضل الجهود التي بذلت، آمليين أن يكون الحق في التطبيب - مستقبلاً - متاحاً لكل المغاربة على قدر المساواة من خلال تسهيل عملية الولوج للخدمات الصحية، خاصة بالنسبة للفئات المعوزة وذات الدخل المحدود، والتي ينبغي أن تكون أحد الأهداف الجوهرية للحكومة في مجال الإصلاح الاجتماعي الهادف إلى تكريس قيم التضامن والعدالة والإنصاف.

ومن هذا المنطلق، نأمل من الحكومة الحالية تسريع وتيرة تعميم نظام المساعدة الطبية (RAMED) على كافة جهات المملكة وتوسيع نظام التغطية الصحية ليشمل فئات اجتماعية جديدة كالتجار الصغار والصناع التقليديين الذين أبانوا دائماً على الدوام والاستمرار بلعبهم دوراً رائداً في مجال النضال والتنمية، وذلك عبر التاريخ القديم والحديث، وكذلك الطلبة والمشغلين الذاتيين، مع مراجعة تعريف الأدوية والعلاجات لجعلها في متناول جميع الفئات الاجتماعية.

السيد الرئيس،

لقد راهن البرنامج الحكومي على النهوض بالعالم القروي من خلال الرفع من ميزانية صندوق التنمية القروية لتصل إلى مليار درهم سنوياً وتخصيص اعتماداته لتمويل مشاريع مندمجة مبنية على مقاربة مجالية وتشاركية وتعاقدية، وخاصة بالنسبة للمناطق الجبلية المعزولة، وهو ما يفرض على الحكومة الحالية أن تعمل بدون كلل أو ملل من أجل تحسين ظروف العيش وتوفير البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية الضرورية في إطار فك العزلة وتوفير الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء.

السيد الرئيس،

إن الدستور الحالي قد أقر، من ضمن ما أقره، حقوقاً متكافئة لكافة شرائح المجتمع، ومن ضمنهم المرأة، وما أدراك ما المرأة المغربية، التي ينبغي أن تتوقف عندها، كما تتوقف عندها السيدة رئيسة الحكومة من خلال عرضه عدة مرات، لنقول بأن لها طاقات وكفاءات قد عملت على الإسهام الدائم في كل المعارك منذ مرحلة الاستعمار إلى مرحلة الاستقلال وبناء الديمقراطية بالفاعلية والدينامية التي جعلتها عنصراً لا محيد عنه، منتجا وقيمة مضافة لجميع مجالات الحياة المجتمعية، ونأمل أن يكون التراجع الذي عرفته الحكومة الحالية في تشكيلتها فيما يخص إسهام المرأة في تدبير الشأن العام الوطني تراجعاً ظرفياً بحسن نية، يجب تداركه مستقبلاً بما يعيد الاعتبار لهذه الفئة المناضلة التي تستحق أن تطورها لاسفادة الشعب أو المغرب من كل مؤهلاتها بما يخدم التكامل المجتمعي في شتى المجالات.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي كذلك، وبعد النكسة التي عرفها فريقنا الوطني لكرة القدم أمس، أن نقف عند هذا الحدث لنتمنى لفريقنا مسيرة موفقة في ما تبقى من

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد الرئيس المحترم. الكلمة الآن للسيد المعطي بنقدور رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار في مساحة 34 دقيقة. شكرا.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتدخل اليوم، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين طبقا لأحكام الدستور، لمناقشة عرض السيد رئيس الحكومة الذي عرضه مشكورا أمام مجلسي البرلمان الموقر، طارحا فيه برنامج حكومته التي تعتمد تطبيقه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. نناقشكم من موقع غرفة طالها الحيف في الاختصاصات والتمثيلية دستوريا بالرغم من كون هذا الدستور كرس مبدأ الثنائية البرلمانية وفتح آفاقا أرحب للمؤسسات الدستورية الأخرى والمجمع المدني، حيث كانت لمكونات مجلس المستشارين وزنها وتقلها الاقتصادي والاجتماعي السياسي والتراخي، وأبانت عن كفاءتها في العديد من المحطات، ولعل حصيلة المجلس في هذا الباب لخير دليل على ذلك، لذا علينا جميعا - حكومة وبرلمانا - استدراك هذا الحيف تماشيا مع ما يتضمنه الدستور.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إنها فعلا لحظة فاصلة وتاريخية باعتماد مبدأ الحكومة المسؤولة المنبثقة عن صناديق اقتراع 25 نونبر 2011. وبناء عليه، لا بد أن نذكر بموقف حزب التجمع الوطني للأحرار الذي قررت قيادته الخروج إلى المعارضة، منوها، بالمناسبة، بالمسار الديمقراطي ومسلسل الإصلاحات الذي تسير فيه مملكتنا بكل تأن وثبات، حيث تشق طريقها بكل تميز نحو بناء الدولة الحديثة في مسار استثنائي وسط محيط إقليمي ودولي صاخب، يستلزم منا جميعا التجند والتعبئة لحماية وطننا من كل المتزلات.

السيد الرئيس،

لقد صفقنا لنتائج الانتخابات الأخيرة، وهنأنا الحزب الفائز بها، وتمنينا له التوفيق والنجاح، وطبقا لمضامين الدستور الجديد الذي صوت عليه المغاربة بنسب تاريخية، أن يكون حزب العدالة والتنمية هو من يقود الحكومة الجديدة، وكان من الطبيعي أن نخرج نحن في حزب التجمع الوطني للأحرار إلى المعارضة، انسجاما مع مواقفنا وتوجهاتنا وتحالفاتنا التي أعلننا عنها قبل الانتخابات، لذلك كان هذا الموقف وهذا التوجه الذي احترمنا فيه إرادة

الشعب المغربي ورغبته في تحديد اختياراته، علما لما للمعارضة من دور مهم ورائد في مراقبة العمل الحكومي، حيث أعطاه الدستور الجديد مكانة مميزة لكي تلعب دورها الرقابي من خلال كافة المؤسسات الدستورية التي أسس لها دستور فاتح يوليوز 2011، وبالتالي فإن معارضتنا لن تكون معارضة ميكانيكية، وإنما معارضة مسؤولة وبناءة من داخل المؤسسات، هادفة إلى إيجاد البدائل المعقولة في التدبير والتسيير وفق مبدأ الحكامة الجيدة، خصوصا ونحن في مرحلة تنزيل الدستور الجديد.

السيد الرئيس،

انسجاما مع توجهاتنا الجديدة واحتراما لمبادئنا وأخلاقنا السياسية وما نجر ورائنا من تراكبات مهمة وتاريخية في حزب عمر لأكثر من ثلاثة عقود ونيف، ساهم في بناء الدولة المغربية الحديثة برجال ونساء أكفاء، تركوا بصاتهم ومن مواقع متعددة يشهد لهم بها كافة الفرقاء السياسيين والمجموعيين، فإننا نؤكد لكم، السيد رئيس الحكومة، وبالنظر إلى ما يفتحه الدستور الجديد من آفاق واعدة في كافة مناحي التدبير العمومي والصلاحيات الواسعة التي تنازلت عن البعض منها إراديا بصفتم الجديدة، فإنكم جئتم بإعلان للنوايا وليس برنامج حكومي، كما هو متعارف عليه دوليا، وكما هو مضمن في الفصل 88 من الدستور.

السيد الرئيس،

إن البرنامج الحكومي الذي كنا ننتظره برنامج مرقم ومحدد، برنامج فيه التزامات واضحة ومضبوطة، محددة في الآجال، تستجيب لانتظارات الشعب اليوم وتجده له الحلول العاجلة للمعضلات المتعددة والمعروفة التي يعاني منها وفق أجندة محددة، يسهل على الشعب متابعتها، وعلينا، كفرقاء سياسيين في المعارضة، مراقبة سبل تنفيذها وإيجاد البدائل لها.

السيد رئيس الحكومة،

لا نشك في حسن نواياكم وصدق إرادتكم في إيجاد الحلول الناجعة لمعالجة مختلف الاختلالات التي يعاني منها اقتصادنا في سياق أزمة عالمية خانقة، أرخت بثقلها على أكبر الاقتصاديات العالمية، فبالأحرى اقتصاديات الدول النامية أو السائرة في طريق النمو، لأن البرنامج الحكومي، كما هو متعارف عليه في الديمقراطيات الحديثة، خطة عمل للحكومة خلال فترة معينة، أي تعاقد سياسي بين الحكومة والبرلمان المنتخب ديمقراطيا، حيث يبقى البرنامج وثيقة مرجعية للالتزامات غابت - مع الأسف - في عرضكم وفي مدة زمنية محددة غير موجودة في عرضكم كذلك، خصوصا وأن ما يحتاجه المغاربة اليوم حاجيات متنوعة ملموسة، منها ما هو مستعجل ومنها ما يجب معالجته على المدى المتوسط، الشيء الذي غاب في هذا العرض المعروض علينا للنقاش.

السيد الرئيس،

وبالرجوع إلى المرتكزات التي استند عليها عرضكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، فإننا نتمنى أن تلتزموا بها وتنجحوا في تنفيذها مع استدراك

للليل منها، محتاطين في ذلك من كل تشويش من شأنه أن يمس بها مغليين المستمر على الظرفي الزائل، وكل هذا يتطلب منا جميعا في إطار تعزيز ما سميته أتم ب"المواطنة الصالحة" ونسميه نحن ب"المواطنة المسؤولة"، الإدراك الحقيقي والفعلية للمشاكل التي يعاني منها مجتمعنا، حيث يجب عليكم، السيد رئيس الحكومة، أن تنصب مجهوداتكم في البحث والتفكير والتواصل والتكيف مع محيطنا القاري والدولي الذي يعرف اليوم تغيرات جد متسارعة لحماية هاته الهوية.

السيد الرئيس،

لقد ناضل الشعب المغربي بمختلف مكوناته، وعلى مدى قرن تقريبا، من أجل انتزاع الاعتراف بالهوية الأمازيغية للمملكة المغربية في الدستور الجديد، وها هي حكومتكم الموقرة تحاول التحايل على هذا المكسب من خلال الالتفاف عليه بشكل لا يمكن قبوله لأنه يؤدي - حسب ما تضمنه عرضكم في الموضوع - إلى اعتبار اللغة الأمازيغية مجرد لغة، بل هي هوية عريقة ضاربة بجذورها في تاريخ المغرب، وتشمل أنماط العيش والوعي والسلوك والتقاليد والعادات والقيم والفنون والآداب، إضافة إلى كونها لغة وثقافة حية. إنه المشترك الذي يجب أن ننخرط فيه بكل وضوح لضمان حقوق الأمازيغ في هذا البلد، علما أن تصريحكم، أو بالأحرى عرضكم، أكد أن تفاعل الأمازيغية مع المكون الإسلامي في المرحلة الأخيرة من تاريخ المغرب وطبعته بطابعها الخصوصي المميز عن بلدان المشرق، لذا فلا يمكن بالمطلق أن تقبل باختزال الأمازيغية في الدين والعبادات ومشاكل الأئمة والفقهاء والدعاة واقتصرها فقط في هذا المركز المتعلق بسياسة حكومتكم المقبلة في الثقافة والفن والإعلام، الشيء الذي يبرز - وبوضوح - تحريف مفهوم الهوية الوطنية وخرق سافر للدستور.

السيد الرئيس،

نسجل بارتياح وغبته في الاستمرار وراء صاحب الجلالة للحفاظ على الإشعاع الدولي للمغرب الذي أعطاه ملوك الدولة المغربية وسلطينها على مر الحقب والعهود، حيث شاع صيت بلادنا بين مختلف الأمم والشعوب في تشبثها الدائم بالسلم والحرية ونضالها المستمر في الشراكة الدولية الفعالة والمتوازنة في إطار المحيط الإقليمي والدولي المغاربي، على الخصوص، والعربي الإسلامي، بشكل عام، على فتح الحدود مع الشقيقة الجزائر والسعي إلى إيجاد أسواق جديدة في جميع الدول المغاربية والإفريقية والآسيوية.

نسجل استعدادكم للأخذ بعين الاعتبار الوضع الجيو استراتيجي لبلادنا للمضي قدما في تدعيم علاقتنا مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي والإفريقي ومع الولايات المتحدة الأمريكية والافتتاح على العالم الآسيوي وعلى كافة الدول الشقيقة والصديقة، مع تسجيل تحفظنا على أن البرنامج الحكومي لم ينص صراحة على الالتزام بالمواثيق والعهود الدولية وحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دوليا، رغم أن الدستور الجديد صرح في هذا الباب، حيث منحكم كافة إمكانيات الالتزام، وخصوصا وأن الأمر، كما جاء في نص

الأرقام التي غابت في عرضكم، لأن مضامينه تبقى أساس التنزيل الدستوري السليم لتحديث آليات اشتغال الدولة، والتي كانت مطلبا جاهيريا شعبيا وإرادة قوية لكافة الفرقاء السياسيين والنسيج الجمعي والقضاء على كافة المعوقات والاختلالات التي كانت تنخرها، فتخوفنا اليوم نابع من كون عرضكم الحكومي خالي من كيفية تحديد العمل المندمج ومن عدم نجاح المقاربة التشاركية لاعتبارات ذاتية وموضوعية مبنية على :

أولا: عدم تجانس مكونات الأغلبية؛

ثانيا: قدرتم على الاستمرار أمام الصعوبات والتحديات.

كما أن ربط المسؤولية بالمحاسبة، والتي جاءت في عرضكم 16 مرة، تحتاج إلى إجراءات مستعجلة وواضحة، وإجراءات ربط المسؤولية بالمحاسبة غائبة، كيف ستحابون؟ ومن ستحاسبون؟ ما هي الأولويات؟ تخوفنا إذن ناتج من كون أن يبقى هذا الكلام مجرد شعارات للاستهلاك السياسي فقط.

السيد الرئيس،

لقد توصلتم، السيد رئيس الحكومة المحترم، في عرضكم على أن ما سميته "برنامجا" إلى تحديد خمس توجهات كبرى، سنحاول من خلال تجربتنا المتواضعة كحزب مارس تدبير الشأن المحلي باقتدار أن نناقشكم بشأنها، وسنتابع عملكم من خلال مجلسي البرلمان إذا ما حظي هذا البرنامج بباركة ومصادقة مجلس النواب، وهي:

أولا: تعزيز الهوية الوطنية الموحدة وصيانة التلاحم وتنوع مكوناتها والافتتاح على الثقافات والحضارات؛

ثانيا: ترسيخ دولة القانون والجهوية المتقدمة والحكومة الرشيدة الضامنة للكرامة والحقوق والحرية والأمن؛

ثالثا: مواصلة بناء اقتصاد وطني قوي متنوع؛

رابعا: تطوير وتنفيذ البرامج الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية، خصوصا التعليم والسكن وتكريس التضامن وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات والأجيال والجهات؛

خامسا: تعزيز التفاعل الإيجابي مع المحيط الجهوي والعالمي وتقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة المقيمين في الخارج.

تلكم، السيد رئيس الحكومة، المرتكزات الخمس التي بنيت عليها برنامجكم الحكومي.

بالنسبة للمركز الأول: فما تضمنه يعد بالنسبة إلينا، في التجمع الوطني للأحرار، قاسما مشتركا لكافة الشعب المغربي، ولا أدل على ذلك من تضمينكم في العرض المقدم أمام البرلمان ديباجة دستور فاتح يوليوز 2011 الذي صوت عليه المغاربة بنسبة لا تقبل الجدل ولا النقاش، وبالتالي فإننا نرفض الزيادة في موضوع الهوية المغربية المبنية على التعدد والمشارك، فواجبنا يفرض علينا اليوم أن نضع هذه المرجعية المشتركة التي تعاقدها عليها المغاربة مع سلاطينهم أكثر من 14 قرن فوق كل اعتبار ونقاوم كل محاولة

الإصلاح لا يمكنه أن يستقيم إلا إذا تم إصلاح منظومة العدالة، بإصدار القوانين التنظيمية وتحيين المشاريع المرتبطة بحماية المال العام ووضع موثيق وطنية جديدة وهيئات مختصة في هذا الباب لا يكفي، لأن التجربة أفضت إلى أنه بدون آليات تنفيذية مواكبة فإن التشريعات الوضعية والمواثيق تبقى حبرا على ورق، لذلك كنا ننتظر منكم رؤية واضحة وبرنامجا محددًا في الزمان والمكان من أجل تحسين حقوق الإنسان وحماية الحريات ومكافحة الفساد.

السيد الرئيس،

بالنسبة للمركز الثالث الهادف إلى بناء اقتصاد وطني قوي متنوع الروافد، كما جاء في عرضكم، فإنه ارتكز على مكافحة المضاربة والاحتكار ومحاربة الربيع ونشجيع الاستثمار ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، يرمي كل هذا - كما جاء في عرضكم - إلى التحكم في التضخم وتقليص نسبة البطالة إلى 8%، تحقيق نسبة نمو 5,5% من الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي، مع ضمان عودة تدريجية إلى العجز في الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام في مجمل ذلك تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الحكومة،

شيء جميل أن نرعى إلى تحقيق هذه الأهداف، لكن سأجيبكم على هذه المرامي والمتمنيات من خلال طرح الأسئلة التالية:

- كيف ستتحكمون في نسبة التضخم في حدود 2%؟

- كيف ستقلصون نسبة البطالة إلى 8%، علما أن نسبة النمو، كما جاءت في عرضكم، سوف لن تتجاوز 5,5%؟

تساؤلات نظرها ونعتبرها مشروعة لأنها غابت في برنامجكم، خصوصا - وإذا لم تخفي الناكرة - فإن برنامجكم الانتخابي لحزب العدالة والتنمية حدد نسبة النمو في 7%، لماذا هذا التراجع؟ لأذكركم بخصوص هذه النقطة بالذات، فإن حزب التجمع الوطني للأحرار أقر في برنامجه الانتخابي بأن نسبة النمو لن تتجاوز 6%، الشيء الذي يعطي مصداقية لبرنامجنا الانتخابي الذي تقدمنا به أمام الناخبين ويعبر عن صدقنا وواقعتنا في التعامل مع قضايا شعبنا.

إذن نسجل في هذا الباب تراجعكم عن وعودكم السابقة، مسجلين أن هذا المعدل وبالرغم من أهميته، فإنه يبقى طموح يصعب تحقيقه أمام سنة فلاحية تبدو صعبة بفعل تأخر التساقطات المطرية، حيث نطلب بهذه المناسبة الله العلي القدير أن يرحمنا بأمطار الخير والبركات والسنة الفلاحية في بدايتها، وفي ظل التقلبات الظرفية الاقتصادية الدولية خصوصا أمام العلاقات البنوية التي تربط المملكة المغربية مع الاتحاد الأوربي وعلى رأسها فرنسا، التي يعاني اقتصادها اليوم ظروفًا صعبة يقارب معدل نموها الصفر، الشيء الذي سيكون له انعكاسات سلبية ومباشرة على معاملاتنا الخارجية.

السيد الرئيس،

أثناء إطلاعنا على مضامين هذا المركز، أثار انتباهنا اعتمادكم على

البرنامج المقدم أمامنا، يتعلق ب 16 قانونا تنظيميا و 20 قانونا عاديا.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للمركز الثاني، فنعتقد أنه من باب تحصيل الحاصل لأن مقتضيات الواردة في هذا المركز تهم مقتضيات متضمنة في الدستور الجديد، وبالتالي فإن الحل ليس هو تضمينها حرفيا في برنامجكم، بل الحل بالنسبة إلينا هو إيجاد الأجوبة عن تساؤلاتنا الموضوعية التي استنتجناها من برنامجكم، وهي: كيف ستعملون على تنزيل تشاركي وديمقراطي للدستور؟ ما هو مآل المسار الديمقراطي الذي هو مشترك بين المغاربة والمغربيات في ظل الحكومة الجديدة، إذ تم تقليص نسبة تمثيلية المرأة ضدا على ما ينص عليه الدستور الجديد الذي يتوجه نحو المناصفة؟ لذلك، فكنا ننتظر منكم التزاما مواطنًا ومسؤولًا صريحا يحترم مكتسبات المرأة المغربية، ويلتزم بالمعاهدات الدولية الموقعة من طرف المملكة المغربية لتعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين احترامًا للنهج الديمقراطي والعدالة الاجتماعية التي نص عليها الدستور.

كنا ننتظر منكم، السيد رئيس الحكومة، أن تعطوا لنا أجندة محددة من أجل استكمال المسلسل الانتخابي بتحديد تواريخ مضبوطة للاستحقاقات الانتخابية المقبلة، لكن نتفهم أنكم لستم وحدكم من يقرر في هذا الأمر، علما أن الدستور يخول لكم صلاحية ذلك، كما أن إرساء الجهوية المتقدمة وتعزيز اللامركزية واللامركزية ينتظر منكم في هذا الباب تنزيل الجهوية المتقدمة من أجل تعزيز القرب الحقيقي، وعلى رأسها تنزيل مقترح الحكم الذاتي في أقاليمنا الجنوبية، كما جاء ذلك في تصريحات بعض قياديينكم، باعتباره مقترحا له مصداقيته الدولية وله جاذبيته التي احتضنها المجتمع الدولي، وأصبح مقنعا بها أكثر من أي وقت مضى.

السيد الرئيس،

إن تحسين الحكامة وتشجيع فعالية الإدارة وتحسين مناخ الأعمال، والتي جاءت في هذا المركز الثاني من برنامجكم، لم تعطنا الانطباع بأن لكم تصور واضح للاستمرار في نهج التخليق، اللهم ما تضمنه من مصطلحات مواصلة لتفعيل أورش التخليق من خلال الرفع من الأداء والوتيرة، ولكن هذا لا يكفي لرفع الحمول الذي تعيشه الإدارة المغربية. لقد كنا ننتظر منكم، السيد رئيس الحكومة، أكثر من ذلك من خلال تحديد كفاءات تبسيط هذه المساطر وكفاءات الولوج إلى الخدمات الإدارية وكفاءات التقليص من الرشوة والمحسوبية وكفاءات إرساء الحكامة الجيدة في التدبير العمومي، وليس الاقتصار فقط على الإشارة إلى الفصل 157 من الدستور.

السيد الرئيس،

إن مكافحة الفساد رهينة - أولا - بإصلاح القضاء، وبالتالي هذا

هذه النسبة، ذلك أن النمو الاقتصادي المعلن لم يحدد مستوى وتيرة التشغيل بشكل مفصل واضح، مثلاً على مستوى السنة أو السنتين أو ولاية حككم، رغم إعلانكم عن إحداث العديد من مبادرات التشغيل كبرنامج "استيعاب"، "تأهيل" واعتمادكم على البرامج الأخرى التي اعتمدها الحكومة السابقة ك"مقاولتي"، حيث بينت التجربة فشلها، لذلك فإننا، في فريق التجمع الوطني للأحرار، نرى أنه يجب أن تكون هناك آفاق واضحة واعدة للتشغيل، إذ نؤكد أنه لا يمكن الحديث عن التشغيل إذا لم تكن هناك سياسة استثمارية مدققة، فبدون الاستثمار لا يمكن أن نتحدث عن النمو، وبدون نمو لا يمكن أن نتكلم عن مناصب للشغل، بالإضافة إلى ذلك هذا العرض الحكومي تنقصه المعطيات الخاصة التي تتحكم في هذه الوضعية على الأقل في هذا العرض الموزع علينا:

- الدين الخارجي؛

- نسبة العجز في الميزانية؛

- وضعية التوفير الخاص والعمومي؛

- نسبة الضغط الجبائي؛

- مستوى الطلب على الإنتاج.

لذلك، نرى غياب المعطيات وتحديد الأرقام المعلنة في نسبة النمو والبطالة تبقى معدلات وأرقام متذبذبة وغير تقنية، مستوحاة من تقارير المندوبية السامية للتخطيط وتوقعات البنك الدولي في وضع اقتصادي متقلب ومضطرب.

السيد الرئيس،

إن العرض الحكومي المقدم أمام غرفتي البرلمان، والذي لا أستطيع أن أسميه "برنامجاً"، لم يأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي الوطني ولم يجب على أسئلة وانتظارات الشعب المغربي على كيفية مواجهة تفاقم الفوارق الاجتماعية واتساع رقعتها وتحقيق التوازن المنشود بين الإنسان والمجال، حيث يفترق - وبشكل واضح - لتحديد الموارد والقنوات التي ستواجه بها الحكومة البطالة، الفقر ومختلف مظاهر الهشاشة الاجتماعية التي يعاني منها أغلبية كبيرة من المغاربة، خصوصاً المتواجدين في المغرب العميق.

وفي هذا الإطار، فإن من أهم الإجراءات التي غيبتها في عرضكم، والتي تخص ترشيد النفقات، الدعم الموجه إلى الفئات المعوزة بالمغرب عبر صندوق المقاصة، والذي لا يستفيد منه سوى 15% من مجموع ميزانية المقاصة أي أن 85% من ميزانية هذا الصندوق تستفيد منه الطبقات المسورة والمؤسسات الخاصة والعمومية، فهل تتوفرون على تصور واضح وطريقة عمل جديدة لتدبير وإصلاح هذا الصندوق، وبالتالي ترشيد نفقات ميزانيتكم؟ فمبلغ الدعم المخصص لصندوق المقاصة، علماً أن حزبكم كان من أشرس المعارضين له، يفوق اليوم 50 مليار درهم، مبلغ يفوق عائدات المغرب من العملة الصعبة، فهل تملكون تصوراً لتقنين هذا الدعم دون

مصطلح "مواصلة والمضي في الأوراش المهيكلية المندمجة في مجال الإصلاح الجبائي"، "الخطط الأخضر"، "الطاقة البديلة" و"الماء الصالح للشرب"، "رؤية 2020 للسياسة" و"رؤية 2015 للصناعة التقليدية"، "مخطط أليوتيس"، وهي أوراش كبيرة وضخمة ساهم فيها حزب التجمع الوطني للأحرار بكل ثقة، الشيء الذي يزيكي طروحنا السابقة، وإن كنتم لم توضحوا لنا كيف ستواصلون الإصلاح الجبائي في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، وبالتالي نرى أنكم لم تأتوا بجديد يذكر في هذه القطاعات الحيوية والإستراتيجية للاقتصاد الوطني.

كما أذكركم، السيد رئيس الحكومة، بمواصلة إنجاز الأوراش الكبرى، حيث تضمن عرضكم فتح 600 كلم من الطرق السريعة لبلوغ شبكة يصل طولها إلى 1300 كلم فقط، مواصلة إنهاء مشاريع إنجاز الطرق السيارة المبرجة ما بين الرباط والدار البيضاء، برشيد وبنو ملال، نتساءل، ومعنا الرأي العام الوطني: ما هو الجديد الذي جئتم به في هذا الباب؟ دون أن نشير أنكم أعلنتم في برنامجكم عن برنامج فك العزلة بشكل ففاض ودون أرقام، ما هو إذن نصيب العالم القروي من الطرق القروية والإقليمية والجهوية؟ ألا يستحق منكم الضعفاء والبسطاء والمهمشون المتواجدون في المغرب العميق التفاتة لفك العزلة عنهم؟

لقد أعلنتم عن إحداث المزيد من الصناديق: صندوق دعم التشغيل، الرفع من ميزانية صندوق التنمية القروية والجبالية ليصل إلى مليار، سؤالنا: ما هي مصادر تمويل هذه الصناديق، علماً أنكم كنتم تعارضون سياسة إحداث الصناديق عندما كنتم في المعارضة؟

السيد الرئيس،

لقد شنف أساعنا السيد رئيس الحكومة في عرضه بمصطلح "الإصلاح" 23 مرة ومصطلح "الحكومة" 19 مرة ومحاربة الريع والاحتكار والمضاربات. نسألكم، السيد رئيس الحكومة: كيف ستصلحون؟ وما هي أولوياتكم في الإصلاح؟

السيد الرئيس،

بالنسبة للمركز الرابع الخاص بتطوير وتنفيذ البرامج الاجتماعية، بالرغم من أن الحكومة السابقة خصصت أكثر من 55% من ميزانية الدولة لإصلاح وضعية القطاعات الاجتماعية: الصحة، التعليم، السكن، إلا أن الخصاص ملحوظ وما زال حاضراً بقوة لأسباب متعددة، وسنكون حاضرين لمواكبة عملكم في هاته القطاعات الاجتماعية وسأنتظر لإشكالية البطالة، وكيف تناولها عرضكم.

أتم تعلمون جيداً، السيد رئيس الحكومة، حجم الانتظارات، وتتبعون باستمرار كيف أن المعطلين وصل بهم اليوم اليأس إلى حد إحراق أنفسهم، وأصبحت الدولة لوحدها عاجزة لإيجاد فرص شغل لها، حيث أكدتم - وبشكل ففاض - على أنكم ستعملون على تخفيف نسبة البطالة إلى حدود 8%، علماً أن نسبة النمو التي أعلنتم عنها 5,5% لا تفي بالملوب ولا تحقق

منذ سنة 2007، ثم الإصرار على الرجوع إلى التحكم في العملية السياسية عبر تكرار تجارب مفبركة تعود إلى الماضي وتفرض الاختيار الديمقراطي من محتواه.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

على الرغم من الاختلاف الواضح بيننا في التاريخ والمرجعيات والاختيارات، فقد كنا حاسمين في الدفاع عن حكمكم في الوجود، وفي عدم الاصطفاف العدواني المسبق ضدكم، مع حرصنا على الصرامة الضرورية في مواجهة بعض الأفكار الماوضوية التي حاولتم، من خلال حزبكم أو الجماعات الموازية له، فرضها على المجتمع. وذلك اقتناعا منا أن الديمقراطية كفيلا بترشيد مجتمعنا الذي ليس في حاجة إلى وصاية.

واليوم، وبعدهما تأكد أن المجتمع المغربي ناضج بما يكفي للتعامل الإيجابي مع ما يعرفه المحيط العربي من حراك ومتغيرات وافلاتات، وبعدهما تمت الاستجابة لمطالبنا الملحة بضرورة إقرار دستور ديمقراطي متقدم، وبعدهما وقع التوافق حول الانتخابات السابقة لأنها على الرغم من وعينا أن هذا التوافق لا يخدم مصالحنا الحزبية، فها أتم اليوم أمام مجلس النواب تنتظرون تنصيبكم رئيسا للحكومة بما يمنحه الدستور الجديد لكم من وضع اعتباري وصلاحيات واختصاصات وأدوار.

وبالتالي، اسمحو لنا، السيد رئيس الحكومة، أن نسألكم في هذا الصدد عن مدى اعتباركم لهذا الوضع الدستوري الجديد؟ وعن مدى استحضاركم له في تشكيل حكومتكم؟ وعن مدى التزامكم بالتأسيس الجديد لهذا الوضع الدستوري في عرضهم أمامنا؟

لقد أدلتم بتصريحات مباشرة عقب تعيينكم، تعطي صورة للرأي العام عن طبيعة تحالفاتكم وتصور عن تركيبة الحكومة التي نويتم تشكيلها، وهو ما اعتبرناه إيجابيا من الناحية التواصلية والإجرائية، لكننا لمسنا تراجعاً عن كل ما صرحتم به دون احترام حق الرأي العام في التفسير.

فقد تم التراجع عن العدد المقلص لأعضاء الحكومة الذي أكدتم أنكم ملتزمون به، وتم التراجع عن مبدأ التجديد فظل عدد من الوزراء السابقين أعضاء في حكومتكم، بل إن وزيرا استمر في موقعه بعد ساعات من استقالته من حزب معارض، مما يطرح التساؤل بقوة حول مدى جدية الإرادة في القطع مع ممارسات الماضي المسببة للعمل السياسي.

كما أن عددا من الوزراء المقترحين علينا اليوم لا ينتمون للتحالف الحكومي الذي شكلتموه، مما يطرح أكثر من علامة استفهام حول المبدأ الدستوري الواضح الذي يربط المسؤولية بالمحاسبة والذي ظلتم تردونه خلال خطابكم.

لقد ناضلنا في الاتحاد الاشتراكي على أن تعطى المؤسسة الوزير الأول مكانتها، وناضلنا على أن يشمل الإصلاح الدستوري مكانة رئاسة الحكومة واختصاصاتها، واليوم بعدما تحقق ذلك من خلال الوثيقة الدستورية، فلسنا مستعدين للتراجع عن موقفنا المبدئي حتى وإن قررتم أتم التخلي

المساس بالحماية الاجتماعية التي لن نتنازل عنها كبدأ أساسيا، حيث ناضلنا واشتغلنا عليه، وسنضع رهن إشارتكم...

السيد رئيس المجلس:

انتهت الحصة. الكلمة الآن للسيدة زبيدة بوعيداد، رئيسة الفريق الاشتراكي، في حدود 27 دقيقة... تفضلي أستاذة.

هل هناك خلل في التسيير؟ لا أرى ذلك. ليس هناك أي خلل في التسيير. أرجوك، الله يخليك، احترم المجلس. السيد الرئيس المحترم، هذا قرارك، كنت في الجلسة، فاحترمه، من فضلك.

الأستاذة بوعيداد... أرجوك أستاذ... الله يبارك فيك احترم راسك... أرجوك أستاذ.

تفضلي الأستاذة بوعيداد.

المستشارة السيدة زبيدة بوعيداد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارون،

باسم الفريق الاشتراكي، نساهم في مناقشة التصريح الحكومي. وفي البداية، اسمحو لي أن أهنئكم على النتيجة الكبيرة التي حصدتموها في انتخابات 25 نونبر الماضي، والتي مكنتكم من المرتبة الأولى بفارق شاسع عن باقي حلفائكم ومعارضكم، وهي النتيجة التي تجعلنا نخطبكم اليوم من موقع المعارضة الاتحادية التي تحترم إرادة الشعب دون التنصل من المسؤولية الوطنية في مراقبتكم ومحاسبتكم وتنبيهكم لما فيه خير الوطن ومصصلحة المواطنين.

فكما تعلمون، فإن المعارضة الاتحادية أدت ثمن تبني المغرب للاختيار الديمقراطي غالبا بأرواح شهدائها وتضحيات مناضليها في المعتقلات والمنافي، وهو ما تم الاعتراف الرسمي به وما زالت معالجة آثاره تتطلب جهودا مكثفة لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وجبر ضرر الضحايا وذوي حقوقهم وتفعيل القوانين والآليات الضامنة لعدم تكرار ما وقع.

وإذا كان الاختيار الديمقراطي أصبح منذ سنوات مكسبا وطنيا لارجعة فيه، فقد ناضلنا أيضا من موقع حكومة التناوب، بتوافق مع الراحل الحسن الثاني، على أن يصبح هذا الاختيار واقعا مؤسساتيا تحترم من خلاله إرادة الشعب، وتتعزيز به مصداقية المؤسسات وتسود عبره قيم المسؤولية والمساءلة والمحاسبة.

ولقد أدبنا من جديد ثمن هذا الإصرار النضالي من خلال التراجع عن المنهجية الديمقراطية سنة 2002، ثم محاولة تهجين العمل الحزبي والسياسي

إن ما تقدمتم به أمامنا، لا يمكن أن يرقى إلى البرنامج الحكومي المنصوص عليه في الدستور الجديد، فهو أقرب إلى تصريح حكومي بالمعنى القديم للدساتير السابقة، بل إننا نعتقد أنه متواضع بالمقارنة مع التصريح الحكومية المتعاقبة منذ حكومة التناوب.

فالفصل 88 من الدستور ينص صراحة على أن رئيس الحكومة يعرض على مجلسي البرلمان البرنامج الذي يعتمده تطبيقه، ثم بعد ذلك يشترط وجوبا أن يتضمن نص البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية.

أما إشارتك إلى استنادك على البرامج الانتخابية لأحزاب تحالفكم الحكومي في صياغة برامجهم، فإننا نلاحظ محاولتكم التوفيق بين برامج انتخابية متباينة الرؤية والمرجعية، والتي قد تصل حد التناقض، ناهيك عن أنكم لم تستوعبوا بعد أنكم تؤسسون لمرحلة دستورية جديدة تعطي لرئيس الحكومة قيادة البرنامج وليس التوفيق الانتخابي بين البرامج المتخالفة.

ومع كل هذا، فإننا سننخرط في مناقشة ما صرحتم به أمامنا انطلاقا من المحاور الخمسة التي قسمت إليها عرضكم، السيد رئيس الحكومة.

إننا واعون بأن الدستور حسم في الهوية بما تحمله من غنى وتنوع وثوابت، لا أحد أصبح يجادل فيها اليوم، وإننا مقتنعون أن هويتنا الوطنية متجذرة في تكوينها التاريخي والديني، موحدة بالنظام الملكي، غنية بتعددتها الثقافية واللغوية والسياسية وقوية بانفتاحها الحداثي على الثقافات المحيطة والقيم الإنسانية الكونية، وهو ما أنتج النموذج المغربي الذي تتحدثون عنه.

إن الدستور ليس هو الذي أنتج النموذج المغربي، رغم اقتناعنا أن النص الدستوري المتقدم الذي صوت عليه المغاربة سيشكل حماية مؤسسية لهذا النموذج المغربي ضد أي استغلال لظرفية سياسية هجومية متقلبة أو مد يمكن أن يستغل الدين لهدف سياسي أو تراجع عن الاختيار الديمقراطي الحداثي (كلمة "حداثة" اللي ما خرجت في هاذ التصريح الحكومي) بتبريرات الخصوصية أو الأزمة أو تحت أي ذريعة كانت.

لقد عانينا، كاتحاديين وكتحاديين، عقودا طويلة من أجل أن يصبح الاختيار الديمقراطي حقا للمغاربة، وضحينا بالكثير من أجل أن ترسخ قيم الحداثة في مجتمعنا وفي تدير مؤسساتنا، ونحن فتنخر اليوم بكون بلادنا تنبؤا مكانة دولية مرموقة وبوضع الشريك المحترم والتمثيل على صعيد عدد من المنظمات الأممية والدولية، وهو ما نظن أنه تم بفضل الصورة التي رسمناها في تصور المحافل العالمية عن الدولة الديمقراطية والمجتمع الحداثي المنخرط في منظومة القيم الكونية.

وإننا لنؤكد اليوم، من موقعنا الحالي كعارضة اتحادية في البرلمان، لكن بالأساس كقوة نضالية، ديمقراطية، حداثية، اشتراكية، أننا سنستमित في الدفاع عما راكمته بلادنا من مكاسب ديمقراطية رغم حاجتها للإيضاح ومن تقدم على مستوى تبني قيم الحداثة، دولة ومجتمعاً ومؤسسات قادرة على

العملي عن صلاحياتكم.

إن ربط المسؤولية بالحاسبة، كمبدأ دستوري، لا يرتبط - في نظرنا - فقط بالجانب التديري والتسييري، بل بمدى تفعيل الاختصاصات الدستورية والتشبت بممارستها كاملة وتحمل المسؤوليات الناتجة عن هذا التفعيل.

السيد الرئيس،

إن تكوين حكومتكم من 30 وزيرا ووزيرة وحيدة في تشكيلتها يعد - في نظرنا - خرقا سافرا للدستور القائم على المساواة والمناصفة، وخاصة في فصله 19 الذي يصرح جازما أن الدولة تسعى إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، فكيف سيتم ذلك وأتم الجهاز التنفيذي المفروض فيه تحقيق إرادة الدولة وتطبيق الدستور تكونون أول من يخجل بهذه الإرادة ويخرق سيادته؟

وإننا، في الفريق الاشتراكي، لنتخوف من أن يطال هذا التراجع الحكومي عن تمثيلية المرأة وتمكينها من وضعها الاعتباري على مستوى الجهاز التنفيذي، حتى الجوانب الأخرى المتقدمة التي حققت فيها المرأة المغربية مكاسب عدة وكانت تتطلع لتحسين هذا الوضع قانونيا ومؤسستيا.

أما ما عبرتم عنه من نية في التدارك عبر تمكين المرأة من مواقع ومسؤوليات أخرى، فإننا نخشى أن تكون ضمن الوعود الكثيرة التي أمطرت بها المغاربة، ونرى اليوم أن حاسمكم قل في التبشير بها بدعوى الظروف والإكراهات، علما أن مكاسب المرأة وحقوقها السياسية والدستورية أصبحت نافذة بقوة القانون، وهي ليست محتاجة لوصاية كي تثبت كفاءتها في العمل ولكي تثبت كفاءتها في السياسة، إذن مكاسب المرأة وحقوقها السياسية والدستورية أصبحت نافذة بقوة الدستور، وليس بما تعلنون من نوايا، سبق لنا أن اخترناها خلال مراحل النضال النسائي العسير في التسعينات، والذي واجهتموه بتشنج وعصبية من خلال مسيرة الدار البيضاء وإفشال خطة إدماج المرأة في التنمية ثم عرقلة مضامين مدونة الأسرة المتقدمة التي عضضنا عليها بالنواجذ، ثم أنصفنا التحكيم الملكي الذي ربح الاجتهاد الحداثي المكرم للمرأة.

السيد رئيس الحكومة،

لقد تتبعنا مشروعكم عبر الصحافة الوطنية، وأنصتنا لخطوطه العريضة التي بسطتموها بعد ذلك أمام نواب الأمة، وحاولنا التمعن فيه مكتوبا ودراسته بشكل جاد ومسؤول في أجهزتنا الحزبية وفرقنا البرلمانية، وبالتالي فإن القناعة حصلت لدينا أن ما قدمتم لنا لا يحمل من البرنامج بالشكل المتعارف عليه إلا الاسم، فلا أتم قدمتم لنا أرقاما ومعطيات حول البرامج التي تنوون العمل بها، ولا أتم أقدتمونا بتشخيص أولي حول الخطط السابقة، والتي تبنيتموها، ولا أتم التزمتم بجدولة زمنية محددة لتنفيذ ما أعلنتم من إجراءات وخطوات، ولم تبنوا لنا المبالغ المرصودة لبرنامجكم ومشاريعه، ولم توضحوا لنا الوقع المالي للإجراءات الإصلاحية التي نويتم القيام بها.

عبرتم عنه من نية في إرسائها وتمكينها من الإطار القانوني والتنظيمي والوسائل المادية والبشرية، تقتسمه معكم، ونعلن انخراطنا المسؤول في إنجاحه وفق الرؤية التقدمية والحداثيّة، وفي قطيعة مع المقاربات السياسيّة أو الأمنيّة، وبانسجام كذلك مع مقترح المغرب المتقدم الخاص بالحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبيّة.

وإننا إذ لم نلمس أي تصور عملي في خطابكم حول منهجية إرساء وتوطيد الجهوية المتقدمة وحول مشروع اللاتمركز الإداري الضروري لقيام نظام جمهوي متكامل، فإننا مستعدون للانخراط في هذا الورش الاستراتيجي الذي يشكل إحدى أهم المطالب لبناء المغرب الديمقراطي، ونخيلكم في هذا الصدد على خلاصات الحوار الوطني حول إعداد التراب الذي همسته العقليّة الأمنيّة السابقة، والذي تجاهلتموه اليوم، رغم أنه منتج وطني تشاركي دام أكثر من (...) سنة، وخرج بكتيب ميثاق إعداد التراب والسياسات المحليّة، المدينة والقرية كذلك.

وبالنسبة لإصلاح الإدارة، فإننا على أهمية الإجراءات التي تنوون مباشرتها، إلا أننا نرى أن هذا الإصلاح يتطلب برنامجاً أكثر عمقا، ينطلق من تشخيص وضع الجهاز الإداري ومكوناته وينتقل إلى ضبط مكامن الخلل.

لكن، ومع ذلك، فإن وعيكم بأهمية الوسائل التقنيّة الحديثة في تخليص الإدارة من عدة أمراض شيء مهم نثمنه، غير أن الأمانة كانت تفرض عليكم أن تشيروا إلى أن كل البرامج التي جتم بها في سياق الإدارة الإلكترونيّة هي موجودة فعليا الآن، كليا أو جزئيا، أو هي جاهزة للانطلاق الفعلي.

أما في ما يخص محاربة الفساد في تدير الشأن العام، فإننا، كاتحاديات وكاتحاديين، سستجدوننا في الصفوف الأمامية، كما كنا دائما، سواء خلال المعارضة بفضحنا لممارسات وبؤر الفساد، أو خلال مرحلة التدير الحكومي من خلال مواجعتنا لأخطر ملفات الفساد عبر التاريخ على الرغم من الوضع الحكومي والدستوري آنذاك، وعلى الرغم من المقاومات الشرسة، وعبر علينا أستاذنا عبد الرحمن يوسف، لوبيات ظاهرة أو غائبة.

واليوم، نعدكم أمام المغاربة، بكل صدق ووطنية، أننا كاتحاديين وكاتحاديات، لن تجدوننا معارضة أمامكم حينما سيتعلق الأمر بمحاربة الفساد أيما كان مصدره أو طبيعته أو المجال المعشش فيه، بل سنكون من المنهين لكم وسنقوم بدورنا إزاء أي تقاعس عن القيام بدوركم الدستوري في محاربته.

إننا نتقاسم معكم كل نواياكم الإصلاحية التي ترونها عميقة وشاملة لمنظومة العدالة، ونحن معتزون بالتحول الدستوري الذي طالما انخرطنا بجعل القضاء سلطة مستقلة، كما سنكون شركاء إيجابيين لكم، سواء من داخل البرلمان أو خارجه رغم وجود كثير من الملفات العالقة لمعرفة الحقيقة ثم الحقيقة في هذه الملفات، لكننا نخوف من التشويش الذي يمكن أن يسود خلال هذه المرحلة الانتقالية، إذ لا معنى للصيغة المستفزة التي تمت بها

ضمان المزيد من القوة والوحدة والنمو للنموذج المغربي، الذي نراه يبني للمستقبل، ولا نظن أننا محتاجون لاستلهامه من الماضي.

ولنا أمل كبير في شبابنا الذي انخرط في ديناميّة نضالية متميزة وصامدة، مكنت حتى الآن من مكاسب سياسيّة ودستورية غير مسبوقّة، ومن فضائل التجربة المغربية التي تحرك الشباب والشارع المغربي لم يجد الفراغ الذي أدى إلى مآسي وقضاعات في تجارب عربيّة أخرى، بل وجد تراكبات نضالية نفتخر بكوننا ساهمنا في بلورتها واستفاد الشباب المغربي من جديتها دون وصاية منا.

وبالتالي، فإننا ننهبكم إلى أن الشباب لا يحتاج للمرافقة التي تتحدثون عنها في خطابكم، بل يطلب إفساح المجال له وتمكينه من قيادة البرامج والمشاريع والمؤسسات، وذلك هو أملنا في مغرب الغد.

إن النفحة المحافظة التي لمسناها في خطابكم لم تفاجئنا لعلنا باختياركم الفكري والإيديولوجي، لكن ما أثار استغرابنا هو قوة حضور هذا المنحى المحافظ رغم تحالفكم الذي يضم مكونات ما زالت تحسب نفسها على صف الحداثة. فهل يا ترى تصور تحالفكم منسجم في ما يتعلق بالسياسة الثقافيّة والإعلامية، وخاصة في ما يتعلق بتقييم الإبداع عموما والسينائي على وجه التحديد؟ لقد جاء في العرض الحكومي أنه سيجعل من السينما "مرآة للهوية الوطنية"، وأنه سينتقل من "الرصيد الكمي" إلى "الإنجاز النوعي".

إننا، في الفريق الاشتراكي، نعتبر أن الحكومة الموقرة عليها أن تترك تقييم الإبداع، وخاصة السينائي منه لذوي التكوين والاختصاص، وأن تترك تذوق الفن السينائي والحكم عليه للجمهور من المغاربة، وأن تتفرغ لما ينتظره منها المغاربة من توفير الجو الملائم للإبداع وتوفير الدعم له وتشجيعه.

أما في ما يخص المحور الذي خصصتموه لترسيخ دولة القانون والجهوية المتقدمة والحكامة والحقوق وربط المسؤولية بالمحاسبة، فإننا نسجل كل الأمانى والشعارات والنوايا التي عبرتم عنها، سواء في ما يخص التطبيق الديمقراطي للدستور أو إصلاح الإدارة وإصلاح منظومة العدالة وترسيخ الحقوق والحريات والأمن وغيرها من الطموحات المشروعة التي لا شك يقتسمها كل المغاربة معكم، لكنكم، السيد رئيس الحكومة، تعلمون أن الإصلاح لا يدرك بالأمانى ولا بالنيات الحسنة.

وإننا، في الفريق الاشتراكي، لنؤكد لكم أننا عازمون على القيام بأدوارنا التشريعية بكل مسؤولية ووطنية، حرصا على نجاح الإصلاح الدستوري واستكمال البناء الديمقراطي وتقوية مصداقية المؤسسات، وبالتالي فإننا ملتزمون، كعارضة اتحادية مسؤولة، على مواكبة كل الأوراش الكبرى التي تنتظر مساهمة البرلمان.

وفي هذا الصدد، فإننا ننتظر مشاريعكم التشريعية والتنظيمية الكفيلة بإجراء مختلف العمليات الانتخابية الضرورية خلال هذه السنة.

أما على مستوى الجهوية المتقدمة وتعزيز اللامركزية واللامركز، فإن ما

فإذا كان المغاربة صوتوا عليكم من أجل التغيير، كيف تواجهونهم اليوم بخطاب يبنى الاستمرارية في البرامج والمخططات والرؤى نفسها على مدى الخمس سنوات القادمة؟ ألن يزيد هذا الوضع من الخلط والغموض في المشهد السياسي والحزبي؟

إنكم، السيد رئيس الحكومة، مطالبون بتقديم الحساب أمامنا في منتصف الولاية التشريعية، وجاء في خطابكم بأنه في آخر الولاية سوف تقومون كذلك بالتصريح، حيث إن الحكومات السابقة رسخت هذا التقليد، وهو الأمر الذي لا حظنا أنكم تهريتم منه في خطابكم وقلتم في ختامه أنكم ستقدمون الحساب في آخر الولاية، نحن متشبثون بالحساب باستمرار، ومع ذلك...

السيد رئيس المجلس:

السيدة الرئيسة، شكرا.

المستشارة السيدة زيدة بوعباد:

سأليت، السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

لا، لا، أنا وقتت زميل سابق لكم. الله يخليك، احترمي قرار الرئاسة، الله يخليك الأستاذة بوعباد.

قبل رفع الجلسة، أريد أن أخبركم أن المجلس سيعقد جلسة غدا يوم الأربعاء... الأستاذة، الله يكثر خيرك، الأستاذة بوعباد، السيدة الرئيسة المحترمة، هذا قرارنا جميعا.

غدا سيعقد المجلس جلسة على الساعة الثالثة بعد الزوال لمتابعة باقي تدخلات السادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات، كما أحيطكم علما أن جلسة أخرى ستعقد يوم الخميس 26 يناير على الساعة العاشرة صباحا للاستماع إلى رد السيد رئيس الحكومة على مداخلات السادة والسيدات المستشارين المحترمين.

رفعت الجلسة، وشكرا لكم.

مراسلة إطار نقابي شريك، يمثل هيئة أساسية من الجسم القضائي هي كتابة الضبط وراكم تجربة نضالية لا يمكن التشكيك في وطنيتها بدليل تطوعه أيام العطل لخدمة المحاكم.

أما فيما يخص الجانب المتعلق بترسيخ الحقوق والحريات، فلن نحتاج إلى تذكيركم بأن هذا العمل احتاج إلى عقود من النضال والتضحيات من أجل الوصول إلى المكتسبات التي تحققت في الثمانينات والتسعينات، ثم الوصول إلى النتائج التي أسفرت عن المصالحة مع الماضي والتي ما زالت تحتاج إلى مجهود وآليات لتنفيذها.

إننا نقر أنكم تقودون اليوم تناوبا جديدا، السيد رئيس الحكومة، بعدما اختاركم المغاربة حزبا أولا، وهو ما احترمانه وانضبطنا له باختيارنا لموقع المعارضة الاتحادية التي تجعل إرادة المواطنين فوق كل اعتبار، وإننا لندعوكم إلى الالتزام في هذا الإطار بما وعدتم به المغاربة في برنامجكم الانتخابي الذي صوتوا عليه بكثافة وجعلوكم تتصدرون الانتخابات.

إنكم تتحججون بكونكم عدلتم برنامجكم بناء على تحالف حكومي، وأنتم تعلمون أن الانتخابات المغربية لم تكن لتمكنكم من تشكيل الحكومة بمفردكم، فلماذا لم تصارحوا المغاربة بهذا الأمر وفضلتم برنامجا انتخابيا لن تستطيعوا تنفيذ أرقامه المنفوخة ووعوده المبالغ فيها؟ فأين ربط المسؤولية بالمحاسبة الذي كررتموه مرات في خطابكم؟ وهل من المسؤولية ترك البرنامج الانتخابي جانبا بمجرد الدخول في مسلسل تشكيل الحكومة؟ وهل من المسؤولية التهرب من تحمل تدبير قطاعات اجتماعية أساسية على أساسها صوت عليكم المغاربة؟ قطاعات التعليم والصحة والسكن والتشغيل هي المجالات الحاملة لثقل انتظارات المغاربة، والتي على أساسها اختاروا التغيير.

السيد رئيس المجلس:

السيدة الرئيسة، بقت دقيقة.

المستشارة السيدة زيدة بوعباد:

السيد الرئيس، دقيقة وأنتهي.